



جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University

UAEU

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة أطروحة رسالة الماجستير

العنوان

الفلسفة العقابية للجرائم المعلوماتية

في ظل المرسوم الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات

للطالب

عبدالعزیز سالم عبدالله محمد السنيدي

المشرف

**الدكتور محمد شاكر الحمادي ، قسم القانون العام
كلية القانون**

المكان والزمان

12:00 ظهراً

الأحد الموافق 2018/11/25

قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي ، مبنى كلية القانون طلاب (H2)

الملخص:

يتناول البحث موضوع الدراسة فلسفة وتطور العقوبات المقررة على الجرائم المستحدثة عن طريق استخدام وسائل التقنية الحديثة وفقاً للمرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، فالبحث والدراسة في فلسفة ونهج المشرع للعقوبات التي يقرها يعد ذا أهمية بالغة خصوصاً في الجرائم المعلوماتية كون أن هذا النوع يعد من الجرائم الجديدة في إطار القانون الجنائي، فكان لا بد من تصدي للمشرع من خلال

النص على عقوبات رادعة تحد من الآثار السلبية التي قد تنجم عنها ومن أبرز تلك الآثار المتعلق بالجانب الأمني والاجتماعي والاقتصادي، وبمرور الوقت وعبور تلك الجرائم للقارات وعدم اعترافها بالحدود المكانية أصبحت الدول في حاجة ماسة لتشريعات رادعة في عقوباتها محققة لأهدافها وأغراضها، الأمر الذي حدا بالمشرع الإماراتي إلى التصدي لها عن طريق تجريم الاستخدامات غير المشروعة، من خلال نصوص عقابية تقف أمام كل من تسول له نفسه الخوض في هذا المجال، لتكون بذلك دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي سارعت إلى اصدار التشريعات في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات، فبادرت إلى اصدار القانون رقم (2) لسنة 2006، ومن ثم أعقبه المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2012

فالقانون رقم (2) لسنة 2006، غطى بعض أنواع الجرائم التي كانت معروفة خلال تلك الفترة التي رافقت اصداره، ولكن بمرور الوقت وتقدم وتطور الوسائل التقنية أصبح القانون غير معاصر لما استجد من تطور في مجال تقنية المعلومات، فقام المشرع الإماراتي بإعادة نظر للقانون الصادر في 2006، ونتج عن ذلك المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2012، متبنياً سياسة التشديد العقابي مما زاد في العقوبات المقررة لتلك الجرائم سواء أكانت عقوبات سالبة للحرية أو غرامات مالية، ولتحقيق الغاية التي كان يتغياها المشرع الإماراتي من وراء تشديده لتلك العقوبات، وبجانب ذلك التشديد أورد المشرع الإماراتي نصوصاً يستفاد منها التخفيف في العقوبة.

كلمات البحث الرئيسية: السياسة العقابية، قانون العقوبات الاتحادي، المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012، العقوبات، التدابير الاحترازية، مظاهر التشديد، مظاهر التخفيف.